

متفرقات

وفاة مواطنة سقطت من شرفة منزلها
... وعمليات سلب بالجملة

يسجل مسلسل تدهور الوضع الأمني ارتفاعاً مطرداً على مختلف الأراضي اللبنانية. وفي هذا السياق، سجلت خمس عمليات سلب داخل سيارات ركاب (أجرة) في عدد من المناطق ليل أول من أمس. من جهة ثانية، تعرض المنزل الصيفي لعضو قيادة «جبهة العمل الإسلامي» الشيخ هاشم منقارة في بلدة عاصون، الضنية للخلع والكسر من مجهولين قبل تخريب محتوياته وبعثرتها على الأرض. وحضرت إلى المكان عناصر من قوى الأمن الداخلي في فصيلة الضنية وعناصر من الأدلة الجنائية، فأجروا التحقيقات ومعاينة المكان ورفع البصمات بهدف معرفة الفاعلين ومحاكمتهم. على صعيد آخر، نقلت المواطنة سميرة عبد الخالق مواليد (1972)، من صوفر - قضاء عاليه، إلى مستشفى جبل لبنان مصابة بطلق ناربي في كتفها اليسرى داخل منزلها والتحقيقات جارية لمعرفة الملابسات. وفي سن الفيل، سقطت المواطنة مارلين مارون شربل (60 عاماً) من شرفة منزلها. وتشير المعلومات إلى أن «مارلين تعاني أمراضاً عصبية وتوفيت بعد تحطم مجتمتها وكامل أنحاء جسمها».

توقيف لبنانيين ضربوا سورياً

أوقفت إحدى دوريات شعبة المعلومات في الجديدة - قضاء المتن ق. و. ع. ح. و. خ. ن. وهم من الجنسية اللبنانية، بعدما ضبطتهم في الجرم المشهود ينهالون بالضرب على السوري ح. ح. بعد تحطيم سيارته وسلبه مبلغاً من المال وأوراقه الثبوتية، وضبطت في حوزتهم ثلاثة هواتف خلوية جرت مصادرتها والتحقيقات جارية مع الموقوفين بناءً على إشارة القضاء.

تدريبات إسرائيلية قبالة كفر كلا والعديسة

نفذ الجيش الإسرائيلي اليوم تدريبات قبالة الحدود اللبنانية في كفر كلا والعديسة، لفحص جاهزية المؤسسات التعليمية في حال الحرب وحالات الطوارئ، فدوت صفارات الإنذار داخل المواقع الواقعة على طول الخط الممتد من محور العجر الوزاني حتى مرتفعات جبل الشيخ، واعقب ذلك استنفار في مناطق العباسية - العجر - الماري - وادي العسل، في ظل تحليق لطائرات استطلاع دون طيار في اجواء مزارع شبعا والجولان السوري. في المقابل سيرت وحدات «اليونيفيل» والجيش دوريات على طول الحدود في المنطقة.

الرعاية الطبية لذوي الاحتياجات الخاصة

عرض وزير المال محمد الصفدي (الصورة) في مكتبه في الوزارة مع وزير العمل سليم جريصاتي ووزير الشؤون الاجتماعية وائل ابو فاعور، شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة، ومنها سبل تأمين الرعاية الطبية اللازمة لهم. وناقش المجتمعون وضع آليات مع وزارة الصحة العامة من أجل تأمين التغطية الصحية للمعوقين. كذلك شدد الوزراء على أهمية تعديل مشاريع



المراسم المتعلقة بتطبيق القانون 2000/220 التي تمكن وزارة المال من تفعيل عمل صندوق خاص بالمعوقين وتسديد تعويضات البطالة وفق المعايير الواردة في القانون بعد التعميم على جميع المؤسسات ضرورة التقيد بالنصوص الملزمة القاضية بتوظيف نسبة مئوية منهم وفرض الغرامات على المخالفين. واتفق المجتمعون على إعداد مشروع قانون بالتعاون بين الوزارات الثلاث من أجل معالجة الثغرة الواردة في القانون المذكور التي تعوق تطبيق بعض أحكامه.

مركز ايطالي لأطفال البارد

افتتح أمس مركز متعدد الوظائف للأطفال والمراهقين في مخيم نهر البارد. المركز أعيد تأهيله في إطار مشروع ممول من وزارة الخارجية الإيطالية، ومنظمة أرض البشر غير الحكومية الإيطالية، بعدما تدمر جزئياً في حرب عام 2007. وكانت دعوة إلى إعادة النظر إلى المركز كصندوق يحتوي على برامج مكثفة للتعليم مثل إعطاء دروس مساعدة وتنظيم نشاطات ترفيهية نفسية واجتماعية، تشرك كل المجتمع وتهدف إلى تعزيز الحوار بين اللبنانيين والفلسطينيين.

القلب الاصطناعي قيد الدرس

عُقد مؤتمر القلب الاصطناعي الأول في لبنان بهدف توعية الناس على القلب الاصطناعي وإيصاله إلى أكبر شريحة من المرضى والمستشفيات. وقد أخذ هذا الاختراع الطبي حيزاً إنسانياً إلى جانب كونه ثورة في عالم التكنولوجيا. وهو عبارة عن مضخة تزرع على جهة القلب اليسرى وتقوم بمقام العضلة بهدف تحسين أدائها. أصبح «2 HeartMate» مشروعاً جديداً قيد الدرس بين أيدي الدولة اللبنانية. وقد قدم البروفيسور الألماني كريستيان شلنساك شرحاً تفصيلياً لكيفية إجراء هذه العملية، من خلال شريط مصور داخل إحدى غرف العمليات الألمانية.

مع التدبيري، قد يكون الوصول صعباً «إذ لا يمكن تجاوز الآراء التاريخية المبحوثة علمياً»، يقول الشيخ القاضي عبد الحليم شرارة. مع ذلك، هناك تعويل على مكان ما يستند «إلى حاجة الطفل الروحية» وإلى طبيعة العرف «وما إذا كان مما يمكن أن يتصالح عليه الناس، طالما أنها لا تخالف حكماً شرعياً»، يقول المدير العام لمعهد المعارف الحكيمة الشيخ شفيق جرادي. وبما أنه لم يثبت أن حق الحضانة فيه نص صريح، وهو بمثابة عرف، إلا أن هناك «ما يشبه الإجماع على هذا الموضوع كونه مبنياً على مناحات نصوص، وهنا صعوبة الوصول إلى اجتهاد جديد»، يتابع جرادي. في المقابل، هناك من يشير إلى وجود «نصوص شرعية واضحة وحاكمة، وبالتالي لا يمكن الخروج عنها»، يقول كنعان. والنصوص الشرعية في خصوص هذا الأمر تدور «في فلك 3 أشياء تراعى فيها مصلحة الأم (ولا تضار والده بمولودها) ومصلحة الأب (ولا مولود له بولده) ومصلحة الطفل أو ما اصطلح على تسميته غبطة الطفل، وهي التي تحدد هوية الحاضن الذي يجب أن يكون مأموناً على الولد»، يتابع. والحكم هنا «يرجع لسلطة الحاكم الشرعي الاستثنائية المحكومة بالقواعد الشرعية». وهنا أيضاً «تدرس كل حالة بحالها».

وللمعولين على باب الاجتهاد المفتوح، فلا «يقوّوا». ففي الفقه الجعفري «الاجتهاد له منهجية علمية صارمة، يتبع فيها الفقيه الأدلة في الدراسة ويقراها حسب القواعد العلمية، وقلما يحيد الفقيه عن الآراء المبحوثة تاريخياً». والدليل؟ أن المذهب السني في تعديله إلى عمر الـ 12 عاماً «لم يحد عن الآراء، وإنما أخذ بقول المذهب المالكي». لكن، في السيرة الشيعية، لا شيء أبدي. والحق في الحضانة جزء من هذه الأشياء. فالحكم بالحضانة للوالد لا يلغي للأُم حقها في ما بعد. والدليل؟ سن التخيير. وهنا النقطة المضيئة، فسن التخيير الذي شرطه التمييز، أو البلوغ بشرط الرشد، قد يعيد للوالدة ولداً خسرت به حكم شرعي، وبالطريقة الشرعية أيضاً. وهو يتراوح بين 12 و13 لدى الذكور و9 للبنات. وليس 18 بطبيعة الحال. لكن، من يضمن اختيار طفل لأم فارقت في عمر لا يضمن التمييز فيه؟ ومن يضمن بقاء صورتها على نقاوتها في خيال طفل منزعج من حضنها لأسباب خلافية؟

الأمر أكثر»، تقول. فبعد 4 سنوات من التواصل مع مراجع المذهب الشيعي، لا يزال الباب موصداً. لماذا؟ في المذهب الشيعي، ثمة تعويل على الاجتهاد، ولكن «الاجتهاد نفسه لا يمكن أن يكون إلا داخل النص الشرعي وليس في مقابل النص، وإلا أصبح بدعة، فالفقيه عندما يصدر حكماً يدرس ولا يستند إلى رأيه الشخصي»، يقول كنعان. وعلى هذا الأساس «لا يمكن تجاوز النصوص السابقة المستندة إلى بحث علمي دقيق أوصل الفقهاء إلى هذه الخلاصة، والفقيه عندما حدّد سنتين للذكر لم يجلبه من عنده، وإنما استند إلى دلائل ونصوص شرعية»، يتابع الشيخ محمد المقداد، مدير المكتب الشرعي للإمام الخامنئي في لبنان. وإلى تلك الشرعية، تضاف الحياتية التي هي أيضاً أساس. فماذا

سعادة الطفل هي المخرج الوحيد لرفع سن الحضانة

ستفعل أم بطفل في حال تزوجت مرة أخرى و«خصوصاً أن الكثير من النساء المطلقات يتزوجن مرة أخرى، والزواج الجديد قد لا يتقبل وجود أولاد زوجته من رجل آخر؟»

لكن، ماذا لو قرّرت البقاء إلى جانب أطفالها؟ هل يسعها الشرع هنا؟ الإجابة هي أن الشرع بُني على «الأعم الأغلب»، ولم يُبنَ على مقاس أفراد. هناك التزامات، على الأقل في الوقت الحالي. التزامات «بعمّر الشرع» في حال النزاع، أو بالتوافق بين الزوجين في حال الرضى. أما في المنظور المتوسط والبعيد، فهناك من يجد أن الأمر قد يطرح، لكنهم قلّة. فقد «يطرح، فيما لو صارت هناك قناعة لدى الفقهاء بتوعية هذا الحكم: تأسيساً أو تدبيرياً»، يقول المقداد. فإذا اتفق على أنه حكم تأسيسياً «لا يمكن الحديث عن تغيير، ذلك أن هذه الأحكام لا تقبل التغيير أو التبدل كالصلاة». أما التدبيري، «فيمكن الحديث عن تطوير». لكن، حتى

ولا يمكن أن يكون أرثوذكسياً. ولهذا، «عليك البدء من الصفر في كل مذهب»، تقول دوغان. وهي عندما طرحت تعديل سن الحضانة لدى المذهب السني، بدأت من الصفر واحتاج الأمر إلى 6 سنوات كي تكسب الأم 3 سنوات إضافية من الحضانة. ومع الشيعة «قد يستغرق

مروان شربل لا يزال يدرس تسجيل الزواج المدني

والضغط عليه بشكل أو باخر كي يقّر بتسجيل زواج خلود ونضال، إلا أن الوزير أيضاً لم يحضر «الاحتفال»، ولا حتى من شباعه في الوزارة. فهو كان خلف مكتبه في منزله، يدرس ملف الزوجين بهدوء. هذا ما قاله أمس في اتصال مع «الأخبار»، حاولنا أن نفهم من خلاله، ما سيكون القرار الذي سيخرج به إلى الناس.

لكن شربل أخبرنا أنه لا يعرف بعد ما سيكون قراره. وأضاف «ما زلت أدرس الملف، والمهم هو إصدار قرار قانوني لا يخضع للطعن». ثم أكد أنه سيحسم أمره في اليومين المقبلين.

الخطا الثالث الذي يحسب هذه المرة أيضاً على «المحتفلين» هو اختيار توقيت الخروج إلى الشارع. فخرجوا إلى الصنائع في الساعة الخامسة، أخذين في الاعتبار فقط، المشاركة الأوسع لأعضاء جمعياتهم. فأتت المشاركة أكثر من هزيلة، فيما زادوا من زحمة السير في طريق عادة ما يشهد زحمة خانقة في هذا التوقيت يومياً. فتطايرت أصوات أبواق السيارات والشتايم ضدّهم، فما عاد أحد مستعداً لسماع صوت حبّهم!

وزعم ناشطون وروداً حمراء احتفالاً بحب خلود ونضال في غير مكانها

يتوقّعونه. إذ تكثّر هذه الأيام الأخطاء التي يقع ضحيتها هؤلاء الشباب الذين ينتمون إلى جمعيات وتيارات مدنيّة مختلفة. فغاب أولاً المحتفى بهما عن «الحفل»، ليحتفل الشباب بحبّ خلود ونضال وحدهم، بينما احتفل الزوجان ربما بعيد حبّهما، في مكان آخر. برز المعتصمون الأمر بكون الزوجين قد «خفّفاً من إطلاقتها الإعلامية إلى ما بعد قرار شربل».

ثم إنّه ليست المرة الأولى التي يختار هؤلاء الناشطون يوم عطلة ليقوموا بتحركاتهم أمام المراكز الرسميّة. إذ إنّ الهدف من الاعتصام كان دعوة شربل

زينب مرعي

قرّرت، أمس، مجموعة «عاشقون وعاشقات» أن تحتفل بخلود سكريّة ونضال درويش في عيد الحبّ. وقف هؤلاء، ولم يتجاوز عددهم أصابع اليد، ليحتفلوا بالعروسين الشهيرين، أمام وزارة الداخلية والبلديات، في غيابهما! اجتمع الشباب ليشكروا الهيئة العليا للاستشارات على القرار الذي صدر عنها بدعم تسجيل زواج خلود ونضال، وليشكروا أيضاً وزير الداخلية مروان شربل وهم يعتقدون أن قراره سيأتي إيجابياً وسيسجل هذا الزواج، وخصوصاً أنه كان قد أعلن قبلاً أنه سينتظر رأي الهيئة العليا للاستشارات لاتخاذ قراره، وما قد قالت الهيئة كلمتها.

زهور توليب حمراء، ألصقوا بها عبارة «مبروك خلود ونضال... وعقبال ما يصير عنّا قانون لبناني للأحوال الشخصية»، وبالونات على شكل قلب أحمر، وزّعها الشباب «المحتفلون» على السيارات أمام الوزارة المذكورة. إلا أن ورودهم ودعواتهم لمناصرة الزواج المدني لم تقابل بكل الحبّ الذين كانوا

